المشاكل التي تواجه زراعة الحبوب في قضاء الفلوجة

أ.م.د. خالد اكبر عبد الله الحمداني م. سعدون ظاهر خلف الدليمي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

نستخلص من هذا البحث دراسة المشاكل التي تؤدي الى تغير زراعة الحبوب في منطقة الدراسة. ان المشاكل التي تواجه زراعة الحبوب في قضاء الفلوجة تعد ذات اثر كبير على تغير زراعة الحبوب وهي متعددة منها المتعلقة بالري، ولاسيما عملية الهدر بكميات كبيرة من المياه وذلك ناتج عن اتباع طرق ري قديمة لدى اغلب المزارعين، اما ما يخص طرق استقلال الارض فأن بعض المزارعين مازالوا يزرعون الارض بالطرق القديمة وعدم استعمال طرق الزراعة الحديثة، اما الزحف العمراني فهو باتت يهدد اخصب الاراضي الزراعية في منطقة الدراسة، فضلا عن مشكلة الكثبان الرملية وتأثيرها على محاصيل الحبوب في منطقة الدراسة، ومن المشاكل الاخرى هي تملح التربة الناتج عن عدم استعمال الدورة الزراعية مع الهدر في عملية الري، ولاسيما في النهار المشمس الحار وهذا يؤدي الى زيادة نسبة الاملاح في التربة فضلا عن ضعف السياسة الحكومية تجاه المزارعين وعدم تقديم الدعم الكافي لهم مع انخفاض نسبة استعمال الآلات الحديثة كماً ونوعاً في القطر العراقي بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص، مع انخفاض استعمال الآلات الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية فضلا عن مشاكل النقل والتسويق. إن هذه المشاكل تؤدي الى عرقلة تطور المساحات المزروعة بالحبوب فيجب على المزارعين والدوائر ذات العلاقة وضع الحلول المناسبة للقضاء على تلك المشاكل، فضلا عن الحلول الموجودة في هذا البحث.

Abstract

In this research, we summarize the study of problems that leads into changing the planting of seeds in the area of study. The problems that face the planting of seeds in Faluja are considered an effect which changes the planting of seeds and it is various e.g. water that caused by old means of watering. While the ways of exploiting the earth, some farmers still plant the earth according to old means. New buildings destroys the fertile earth besides the sand which affect the yield of seeds. Other problems are the salt of soil and the policy of government

towards farmers. Moreover the reduce of enough support for farmers and the reduce of using modern tools in treating the blights besides the problems of marketing and transportation. This problems obstacle the development of planting areas of seeds. So farmers should put some suitable solutions to get ride of these problems.

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي الدعامة الاساس في الامن الغذائي والاستقلال الاقتصادي لمنطقة الدراسة، فهو الذي يوفر للسكان حاجته الاستهلاكية الغذائية، كما تعد الزراعة مصدر دخل العديد من ابناء منطقة الدراسة.

تناول هذا البحث المشاكل التي تعاني منها زراعة الحبوب في منطقة الدراسة، والحلول لتلك المشاكل فيما يخص زراعة الحبوب على أساس ان هذه المشاكل تقف عائقاً أمام التنمية والتخطيط المستقبلي لزراعة الحبوب في منطقة الدراسة.

مشكلة البحث:

على الرغم من صفة الاستقرار النسبي لزراعة الحبوب الا انها تتعرض لمشاكل بصورة مستمرة وتحدد بالآتي:

أ-هل هناك مشاكل تواجه زراعة الحبوب في منطقة الدراسة.

ب- هل للعوامل الجغرافية دور في احداث المشاكل في زراعة الحبوب.

فرضية البحث:

توضيح المشاكل المؤثرة على زراعة الحبوب ووضع الحلول المناسبة للتخلص من تلك المشاكل في عموم محافظة الانبار ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص.

حدود منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في قضاء الفلوجة والتي تقع ضمن محافظة الأنبار، تبلغ مساحتها (4204.77) كم٢ أي (1681908) دونمات اذ يقع قضاء الفلوجة في الجزء الشرقي من محافظة الأنبار ويقع بين دائرتي عرض (32.47-33.47) شمالا وخطي طول (43.28- 44.10) شرقا.

أما حدودها الجغرافية فيحد قضاء الفلوجة من الشمال محافظة صلاح الدين ومن الشرق محافظة بغداد ومحافظة بابل ومن الجنوب محافظة كربلاء ومن الغرب قضاء الرمادي انظر الخارطة (1).

خارطة (1) الوحدات الإدارية في قضاء الفلوجة

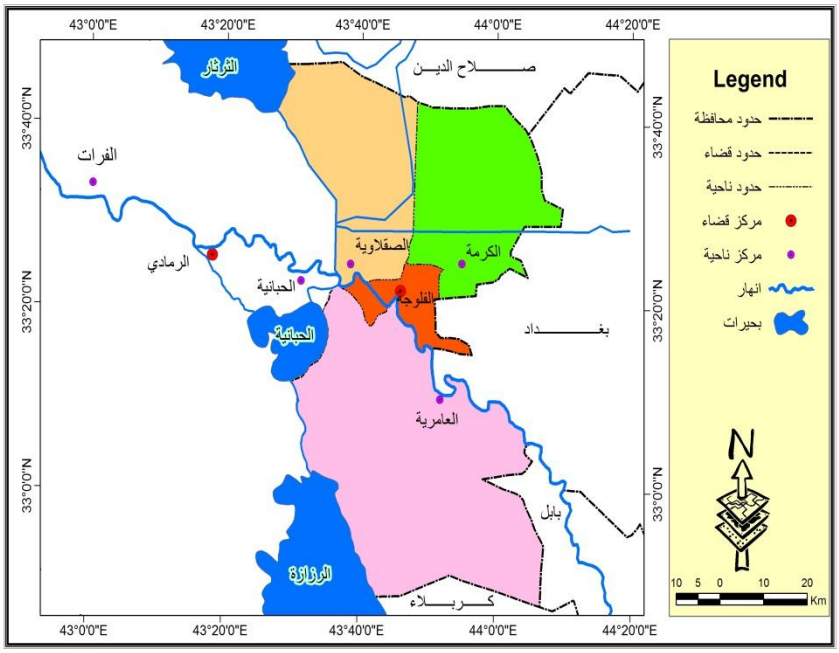

المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة الأنبار الإدارية، مقياس ١: ٥٠٠٠٠٠، لسنة 2007.

اولا: المشاكل التي تواجه زراعة الحبوب في منطقة الدراسة:

١- مشكلة الموارد المائية:

تعد الموارد المائية من أهم مقومات الحياة في أي منطقة. وإنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه مشاريع التنمية الزراعية في منطقة الدراسة مع توفر إمكانية استثمارها وفق خطط علمية مدروسة تتضمن أفضل النتائج، فإن العلاقة بين المياه والنشاط الزراعي علاقة طردية، فكلما توفرت المياه بكميات اللازمة توسعت المساحات المزروعة وان قلّت او انعدمت المياه قلت المساحات المزروعة أو انعدمت هي الأخرى. ومن اهم المشاكل التي تواجه استثمار المياه في منطقة الدراسة ما يأتي:

أ- مشكلة الإفراط في مياه الري: اذ ان اغلب المزارعين يستعملون كميات كبيرة من المياه في عملية الري وذلك عن طريق استعمال طرق ري قديمة كالري بالأحواض من قبل اغلب المزارعين في منطقة الدراسة انظر الصورة (1).

ب- التغير المناخي الحاصل في منطقة الدراسة الذي يؤدي الي احتياجات المحاصيل الى كميات كبيرة من المياه كارتفاع درجة الحرارة وهبوب الرياح الذي يساعد على تجفيف التربة من الرطوبة.

ج- سوء إدارة وتشغيل مشاريع الري المقامة على نهر الفرات التي تؤثر على مناسيب مياه الري وهذا يعود الى عدم كفاءة القائمين على هذه المشاريع وضعف متابعة الجهات المسؤولة.

د- السياسات المائية المتبعة من قبل الدول التي يمر فيها نهر الفرات خارج حدود القطر العراقي مما يؤدي إلى اختلاف مناسيب نهر الفرات الواردة إلى القطر العراقي بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص وهذا يؤثر على عدم إمكانية التوسع في الزراعة، فضلا عن في سوء العلاقات ما بين بلاد المنبع وبلاد المصب.

صورة (1) طريقة الري بالأحواض

التقطت هذه الصورة بتاريخ ١٦ – ٧ – ٢٠١٣.

٢- سوء استغلال الأراضي الزراعية:

تتمتع منطقة الدراسة بمساحات زراعية واسعة صالحة للزراعة لكنها غير مستثمرة بشكل كامل وان المستثمر منها يعد قليلا مقارنة مع المساحات الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة.

ومن الأسباب التي ساعدت على عدم استثمار الأراضي الزراعية بشكل كامل في منطقة الدراسة ما يأتي:

أ- ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن ارتفاع أسعار المكننة الزراعية مع ارتفاع سعر أجور الماكنة إثناء حراثة الأرض، إذ تراوحت أسعارها ما بين (20-30) إلف دينار للساعة الواحدة. فضلا عن ارتفاع أسعار البذور المحسنة وارتفاع أسعار المضخات والأسمدة والمبيدات مع قلة الدعم الحكومي للمزارعين.

ب- الوضع الأمني في منطقة الدراسة: للوضع الأمني تأثير على استثمار الأرض الزراعية؛ وذلك لان الأوضاع في منطقة الدراسة ذات تغير نسبي هذا ما اثر على استثمارها.

ج- انخراط معظم أبناء المزارعين في الوظائف الحكومية ولاسيما الجيش والشرطة، وهذا مما ساعده على ترك مساحات واسعة من دون زراعة.

د- الاستيراد المفتوح من الخارج ادى الى عزوف بعض المزارعين عن استثمار الأرض بشكل كامل وذلك لان اغلب المحاصيل الزراعية تأتي من خارج الحدود ومن دون اي رقابة صحية وهذا ما أثر على المساحات المستثمرة في الزراعة بالنسبة لمنطقة الدراسة.

٣- الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

إن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بدأ يهدد أخصب الأراضي الزراعية وقد تحولت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى مباني سكنية بمساحات واسعة أنظر إلى الصورة (2). إن هذه المشكلة تتفاقم يوما بعد يوم، ولاسيما ان الحكومة على دراية بهذه المشكلة، فضلا عن وجود القوانين التي تمنع البناء في الأراضي الزراعية ولم تفعل الحكومة إي شيء لردع المتجاوزين على الأراضي الزراعية وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض المساحات الزراعية في المستقبل وبالتالي تحصل كارثة والحكومة تنظر دون أن تحرك أي ساكن.

وهذه المشكلة تهدد الأراضي الزراعية بالانقراض إذا ما تدخلت الدولة بذلك ومن الأسباب التي تؤدي الى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية هو زيادة كثافة السكان العالية دفعتهم الى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية من جانب التوسع السكني على الأراضي الزراعي[١].

صورة (2) التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

التقطت هذه الصورة في ناحية الصقلاوية بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٣.

٤- انتشار الكثبان الرملية:

تغطي الكثبان الرملية أجزاء من منطقة الدراسة وهذه الكثبان تؤثر على المحاصيل الزراعية بشكل واسع، ولاسيما في الأراضي المفتوحة وقليلة الأشجار. وتوجد الكثبان الرملية في منطقة الدراسة في الأراضي الصحراوية او القريبة منها خاصة في المناطق المجاورة للمناطق الصحراوية كما تؤثر الكثبان على المزارع الواقعة داخل الأراضي الصحراوية والتي تتمثل في الحقول الزراعية التي تروى عن طريق الآبار (المياه الجوفية) وتروى بالطرق الري الحديثة (الري بالرش). توجد هذه الكثبان في الأقسام الشمالية من قضائي منطقة الدراسة، وتؤثر هذه الكثبان على طمر الجداول والأنهار وطمر طرق النقل والحقول الزراعية فضلا عن الأمراض التي تجلبها تلك الكثبان الرملية ... وغيرها.

٥- مشكلة تملح التربة:

ان تملح الترب يهدد النشاط الزراعي بتدني الإنتاجية في منطقة الدراسة. ويعود تملح التربة الى أسباب عدة وهي كالآتي:

أ- وجود الأملاح في الترب العراقية وهي حصيلة التعاون بين الظروف الطبيعية المتمثلة بسوء تصريف التربة وجفاف المناخ وحرارته والظروف البشرية المتمثلة بسوء الاستغلال الغير عقلاني.

ب- وجود الأملاح في مياه الري، ولاسيما الري السيحي الذي يساعد على زيادة كمية الأملاح في التربة.

ج- قلة شبكات البزل في منطقة الدراسة.

د- الإسراف في عمليات الري غير الصحيحة لدى اغلب المزارعين، ولاسيما طريقة الري بالأحواض.

هـ- قرب مستوى المياه الجوفية من سطح الأرض يساعد على زيادة كمية الأملاح في التربة.

و- عدم استعمال الدورة الزراعية. فلكل نبات قابلية على استهلاك كمية معينة من الأملاح التي تكون داخل التربة، وان استخدام الدورة الزراعية يساعد على توازن كمية الأملاح في التربة.

ز- التبخر الناتج عن ارتفاع درجات الحرارة أثناء النهار مما يؤدي الى تبخر الماء مع بقاء الأملاح على سطح الأرض.

ومن آثار مشكلة الملوحة على الإنتاج الزراعي هو ضعف وضعية النبات مع تدني في كمية الإنتاجية بالنسبة للمحاصيل الزراعية.

٦- ضعف السياسة الزراعية:

يتمثل ضعف السياسات الزراعية المتبعة من قبل الدولة في منطقة الدراسة بما يأتي:

أ- ضعف النظام التسويقي للإنتاج الزراعي وسوء إدارة المراكز التسويقية في منطقة الدراسة والمراكز التابعة لها، ولاسيما ان منطقة الدراسة تبعد عن مركز المحافظة بمسافات كبيرة، فضلا عن انخفاض إعداد الناقلات الحديثة التي تنقل المحاصيل الى مركز المحافظة.

ب- عدم وجود رغبة في تسعير محاصيل الحبوب.

ج- ضعف الإرشاد الزراعي الذي يحتاجه اغلب المزارعين، ولاسيما في الوقت الحالي الذي أدخلت فيه الآلات والمكائن الحديثة مع استثمار طرق حديثة في الزراعة تحتاج إلى برامج إرشادية كثيرة.

د- عدم وضع خطط زراعية تنموية صحيحة وطويلة الأمد من قبل الجهات المسؤولة.

هـ- عدم تطبيق الأبحاث والدراسات التي يقوم بها الباحثون حول محاصيل الحبوب من اجل رفع كفاءة الإنتاج في منطقة.

و- عدم توزيع القروض على مستحقيها بل اغلبها توزع على من ليس له علاقة بالزراعة وهذه تعتمد على المنافع الشخصية لبعض الموظفين المسؤولين على هذه القروض فضلا عن انخفاض مستوى الدخل لدى معظم المزارعين مقارنة مع كلفة الإنتاج وهذا ما يؤثر على تقلص المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب.

٧- قلة تطبيق التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي:

أ- عدم استعمال الأسمدة والمبيدات المحسنة بشكل صحيح من اجل زيادة كمية الإنتاج والتوسع العمودي في زراعة الحبوب بسبب عدم تجهيز الدولة للمزارعين فضلا عن ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية.

ب- قلة تطبيق تقنيات الري الحديثة في الزراعة، فضلا عن ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية.

ج- ان أعداد الساحبات الزراعية لا يكفي للمساحات الزراعية في المنطقة.

د- ان أعداد الحاصدات الزراعية لا يكفي للمساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب.

هـ- ان الدورة الزراعية غير مطبقة في منطقة الدراسة مع وجود بعض التناوب ما بين المحاصيل الزراعية ما بين موسم وآخر لدى بعض المزارعين في منطقة الدراسة.

٨- مشاكل النقل والتسويق الزراعي:

يعد النقل والتسويق من العوامل البشرية المهمة والتي تؤثر على كمية المساحات الزراعية وعلى كمية الإنتاج، لكنها تواجه عدداً من المشاكل في منطقة الدراسة وهي كما يأتي:

أ- انخفاض أعداد طرق النقل الرابطة ما بين أجزاء منطقة الدراسة.

ب- ما تزال بعض الطرق الريفية غير مبلطة وهذا مما يعيق سير الشاحنات عليها أثناء التنقل بين سكن المزارعين والحقول الزراعية في موسم سقوط الأمطار.

ج- قلة صيانة الطرق الريفية في منطقة الدراسة أثناء تعرضها للتكسرات ولاسيما فوق بعض الوديان داخل منطقة الدراسة.

د- عدم انتظام اغلب الطرق الريفية في منطقة الدراسة.

هـ- انعدام الشاحنات وسيارات الحمل لدى اغلب المزارعين، وهذا يؤثر في عملية تنقل المزارعين بين المسكن والحقول الزراعية.

و- انخفاض عملية التسويق ما بين منطقة الدراسة والمحافظات المجاورة الأخرى.

ز- ارتفاع أسعار أجور وسائل النقل (الشاحنات – وسيارات الحمل الأخرى) من مناطق الإنتاج الى مراكز جمع الحبوب.

ح- ان اغلب الشاحنات تستغرق اياماً عدة في انتظار استلام الحبوب من السايلو المركزي في مدينة الرمادي.

ط- من المشاكل التي تواجه عملية النقل والتسويق زيادة عدد السيطرات الجيش والشرطة والإجراءات الأمنية المشددة التي تؤخر سيارات النقل اياماً عدة، ومبيتها في الشوارع. كل هذا يساعد على زيادة أسعار أجور النقل.

ي- تأخر الشاحنات أثناء عملية تفريغ الحبوب في السايلو وهذا ناتج من طرق التفريغ القديمة مع قلة عددها في السايلو المركزي في الرمادي.

٩- الآفات والإمراض التي تصيب محاصيل الحبوب:

تصيب محاصيل الحبوب آفات كثيرة منذ بداية زراعته في الأرض حتى موعد نضوجه وحصاده، ومن واجب الفلاح ان يراقب زرعة المحصول في جميع مراحل نموه ويبادر الى مكافحة كل آفة تصيب المحصول على قدر استطاعته واهم الآفات الضارة بالحبوب هي كالآتي[٢]:

اولا: الآفات وأهمها:

أ- دودة الورق. ب- السونة.

ج- الحشرة القارضة. د- سوسة المخازن.

ثانيا: الحيوانات:

أ- الطيور. ب- فيران الحقول.

ثالثا: الإمراض النباتية:

أ- مرض الصدأ:

- مرض صدأ الساق الأسود على القمح.
- مرض صدأ الأوراق (البرتقالي) على القمح.
- مرض الصدأ المخطط (الأصفر) على القمح.

ب- مرض التفحم: وهو مرض السويداء وعند الزراع يسمى بـ (الجالب) ويكون على نوعين[٣]:

- التفحم المستتر.
- التفحم السائب او المفكك.

ج- مرض تبقع البذور.

ثانيا: حلول لمشاكل زراعة محاصيل الحبوب في منطقة الدراسة:

تعد تنمية النشاط الزراعي إحدى الأنشطة الاقتصادية ذات المكانة الإستراتيجية في عملية التنمية الزراعية، ولاسيما ان منطقة الدراسة تمتلك إمكانيات تنموية في مجال الإنتاج الزراعي لمحاصيل الحبوب من حيث توفر المياه السطحية والجوفية وتوفر مساحات واسعة صالحة للزراعة مع توفر أيدي عاملة كثيرة في منطقة الدراسة.

يعد النشاط الزراعي المصدر الرئيس؛ لتوفير المواد الغذائية التي يحتاجها السكان في منطقة الدراسة، وأن تنمية النشاط الزراعي لا تتم إلا من خلال وضع خطط علمية مبرمجة مع سياسات زراعية هادفة تعمل على تطوير النشاط الزراعي في منطقة الدراسة مع إدخال الآلات والمكائن الحديثة في العمليات الزراعية[٤].

تواجه عملية إنتاج زراع الحبوب مشاكل عدة، فمن اجل التخلص من هذه المشاكل يجب وضع عدة حلول من اجل التخلص منها عن طريق التنسيق بين المزارعين أنفسهم وبين المزارعين والحكومة من اجل وضع خطط للقضاء على تلك المشاكل ومن هذه الحلول ما يأتي:

١- تعد الموارد المائية من اهم العوامل التي تساعد على زراعة المحاصيل الزراعية في اي منطقة من مناطق العالم. فلهذا يجب تذليل المشاكل التي تواجه الموارد المائية بالنقاط الآتية:

أ- التقليل من كميات المياه المهدورة عن طريق استعمال طرق ري حديثة كالري بالرش.

ب- عدم استغلال مياه الآبار بشكل دائمي؛ لأنها تحتوي على كمية من الأملاح قد تضر المحاصيل الزراعية في المستقبل.

ج- عدم الإفراط في عملية الري.

د- عمل سدود على الوديان أثناء مدة سقوط الأمطار من اجل الاستفادة منها في وقت أخر.

هـ- العمل على تنظيم جريان المياه عبر السدود المقامة على نهر الفرات ومشروع الصقلاوية وفروعها من أجل إدامة النشاط الزراعي.

٢- إن عملية تنمية وتطوير المساحات الزراعية بمحاصيل الحبوب تتطلب الحصول على مساحات جديدة تعمل على زيادة المساحات المزروعة بالحبوب وتسمى هذه الطريقة بالتوسع الأفقي مع إدخال الآلات الحديثة في الزراعة من المكائن وأجهزة الري بالرش وغيرها. اما التوسع العمودي وهو زيادة كمية الإنتاج من خلال استعمال طرق حديثة في الزراعة مع استعمال الأسمدة والمبيدات وإدخال الآلات الحديثة بكافة أنواعها من اجل زيادة كمية الإنتاج وتحقيق تنمية زراعية متكاملة في منطقة الدراسة.

يوجد في منطقة الدراسة مساحات واسعة لم تستثمر لحد الآن في النشاط الزراعي قسم منها يقع بالقرب من النهر والقسم الثاني بعيد عن مجرى النهر والممثلة بالأراضي الصحراوية. اما فيما يخص القسم الأول الذي يقع بالقرب من النهر مع توفر جميع المقومات الجغرافية في تلك الأراضي من حيث قربها من النهر وصلاحية تربتها للزراعة مع توفر أيدي عاملة ماهرة ويمكن استعمال طرق ري حديثة مع توفر طرق نقل تسهل عملية نقل الإنتاج وتسويقه ويمكن استثمار تلك الأراضي في زراعة محاصيل الحبوب من اجل النهوض بالنشاط الزراعي في منطقة الدراسة.

اما القسم الثاني: الممثل بالأراضي الصحراوية يمكن استثماره في تنمية النشاط الزراعي عن طريق زيادة عدد الآبار الموجودة في الأراضي الصحراوية مع إدخال آلات الري الحديثة (الري بالرش) من اجل سد النقص الحاصل في كميات المياه الموجودة في الأراضي الصحراوية والمتمثلة بالمياه الجوفية.

إن مديرية زراعة محافظة الأنبار عملت على إعداد خارطة استثمارية زراعية في محافظة الأنبار وذلك بالاعتماد على الدراسات العلمية المسبقة وذلك بتحديد المناطق القابلة للزراعة عن طريق تحديد نوع التربة ومصدر المياه ودراسة الظروف المناخية، وتم تحديد (56) موقعا استثماريا في محافظة الأنبار وكان نصيب منطقة الدراسة منها (8) مواقع موزعة على أجزاء منطقة الدراسة.

بلغت المساحات التي يمكن استثمارها في الزراعة مستقبلا (545300) دونم[٥] قسم منها يقع بالقرب من النهر والقسم الثاني بعيد عن مجرى النهر والمتمثل بالأراضي الصحراوية

التي تروى بالمياه الجوفية ويمكن استثمار تلك المساحات في زراعة محاصيل الحبوب، ولاسيما القمح والشعير في الأراضي التي تروى عن طريق الآبار وبطرق ري حديثة وذلك من اجل التعويض عن النقص الحاصل بمياه الري في الأراضي الصحراوية وهذا مما يؤدي الى تنمية النشاط الزراعي في منطقة الدراسة خاصة ومحافظة الأنبار عامة. فيجب اتباع النقاط الآتية:

أ- العمل على زيادة التوسع العمودي في زراعة الحبوب عن طريق استعمال طرق حديثة في الزراعة كالآت الري الحديثة انظر الصورة (3) واستخدام الأسمدة الكيمياوية والعضوية وخاصة في الأراضي الصحراوية التي تقل فيها خصوبة التربة مع استخدام البذور المحسنة.

صورة (3) آلات الري الحديثة

التقطت هذه الصورة في ناحية العبيدي بتأريخ ١٤- ٢- ٢٠١٤.

ب-العمل على زيادة التوسع الأفقي في الزراعة وذلك عن طريق استغلال أراضي جديدة من أجل زيادة المساحات المزروعة في منطقة الدراسة مثل أراضي الأحراش والأراضي الصحراوية غير المستثمرة انظر الصورة (4). تعد المناطق القابلة للاستثمار الزراعي أو الأراضي التي بالإمكان استثمارها لجعلها صالحة لقيام النشاط الزراعي، ولاسيما زراعة المحاصيل من أهم متطلبات التنمية من خلال التوسع الأفقي، لذلك يتطلب الأمر القيام بالعديد من الدراسات المكثفة لتلك الأراضي من حيث خصائص التربة وكمية ونوعية المياه المتوفرة في تلك المناطق، أي بمعنى إجراء تقييم شامل عن إمكانية وصفات المساحات القابلة للزراعة من اجل تحويلها إلى أراضي مزروعة فعلاً، وهذا

يتطلب معرفة التحديات التي تحول دون قيام الزراعة في مثل هذه المناطق سواء أكانت تلك التحديات طبيعية أم بشرية[٦].

صورة (4) أراضي الأحراش

التقطت هذه الصورة في ناحية الصقلاوية بتأريخ ٢٠- ٧-٢٠١٣ .

ج-بما إن معظم الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من النهر ضمن منطقة الدراسة أو تلك الواقعة ضمن السهل الفيضي تتصف بتفتت الحيازات الزراعية فيها وتحول قسم منها إلى مساحات عمرانية، فضلاً عن تدهور أجزاء منها بسبب ارتفاع نسبة الملوحة كما هي الحال في بعض أجزاء منطقة الدراسة، لذلك اتجهت الأنظار إلى الأراضي الصحراوية التي تعد مناطق للرعي أكثر من كونها مناطق زراعية، كون انعدام المياه السطحية وانخفاض معدل الأمطار الساقطة صفة من صفاتها، ولكن مع وجود تنوع في الترب، فضلاً عن وفرة المياه الجوفية التي تمتاز بصلاحيتها للاستعمال الزراعي.

د- لابد من وضع دوره زراعية ملائمة، تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف الخاصة بمنطقة الدراسة سواء الظروف المناخية أو خواص التربة ودرجة جودتها، إذ إن التعاقب المحصولي يعد من أهم الأساليب الزراعية المتبعة للحصول على أفضل إنتاجية من حيث الكم والنوع.

لذلك فان الاستثمار الأمثل للأرض الزراعية يتطلب إتباع نظام الدورة الزراعية، ولاسيما إن إتباع أسلوب الزراعة الكثيفة يكون مناسباً للأراضي المروية سيحاً، أي الأراضي المروية عن طريق النهر ضمن منطقة الدراسة وبواسطة الري التقليدي، إذ أن استثمار الأرض

بالمحاصيل يكون استغلالاً كاملاً وعدم ترك الأرض بدون زراعة (بور) وان من الأمور المساعدة على إتباع ذلك الأسلوب هي وفرة مياه الري، فضلاً عن خصوبة التربة[٧]. مع اعتماد أساليب مناسبة للحراثة من اجل الحفاظ على التربة السطحية من التعرية سواء الريحية أو المائية، ولاسيما في الأراضي المنحدرة في منطقة الدراسة كالحراثة الكنتورية إي عكس انحدار الأرض.

٣- الحد من ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية عن طريق سن قوانين تمنع البناء في الأراضي الصالحة للزراعة ومحاسبة المقصرين مقابل توفير أماكن بديلة للبناء خارج الأراضي الزراعية مع توفير البنى التحتية من قبل الحكومة من اجل قيام المزارعين ببناء وحداتهم السكنية خارج الأراضي الصالحة للزراعة وذلك عن طريق وضع اماكن بديلة للسكن بالقرب من الأراضي الزراعية مع توفير البنى التحتية للمزارعين وكل ما يحتاجه المزارع في العمليات الزراعية من اجل النهوض بالقطاع الزراعي.

٤- معالجة زحف الكثبان الرملية عن طريق زراعة الأشجار كمصدات للرياح لتعمل على تقليل العواصف الترابية مع رش تلك الكثبان بالنفط الأسود او تغطيتها بالحصى للتقليل من زحف الكثبان الرملية على الأراضي الزراعية.

٥- معالجة مشكلة الملوحة وذلك بإتباع الطرق الآتية:

أ- إتباع الدورة الزراعية على احسن وجه.

ب- زيادة عدد المبازل وكريها من النباتات الطبيعية وذلك لكي تعمل على تأدية دورها بشكل صحيح.

ج- ينصح بتقليل سقي المزروعات أثناء النهار المشمس الحار؛ وذلك لأنه يساعد على زيادة نسبة التبخر.

د- استعمال طرق الري الحديثة أثناء ري محاصيل الحبوب كالري بالرش.

هـ- نشر برامج إرشادية لتعريف المزارعين بخطر الملوحة على المحاصيل الزراعية.

٦- ان ضعف السياسات الحكومية تؤدي إلى انخفاض كمية الإنتاج لهذا على الدولة العمل ببعض الفقرات من اجل النهوض بالقطاع الزراعي وهي كما يأتي:

أ- يجب العمل بالقوانين والتشريعات التي تحمي الإنتاج الزراعي مثل قانون (734) الذي ينص على السماح لمالك الأرض ببناء سكن له في الأرض الزراعية وقرار (222)[٨] الذي ينص ببناء دار سكن داخل الأرض الزراعية الا انه ليس بالمساحة التي يتم استثمارها بشكل غير اقتصادي مع محاسبة المقصرين.

ب- دعم المزارعين عن طريق القروض المصرفية من دون فوائد مع فتح مشاريع للمزارعين من اجل تطوير القطاع الزراعي مع متابعة من استلم القروض، ومدى استفادة الفلاح منها، ومحاسبة المقصرين من المزارعين ممن استلم القرض ولم يعمل به في الزراعة.

ج- وضع سياسات تخطيطية من قبل الدولة عن طريق دعم المزارعين بالأسمدة والبذور المحسنة ذات الأصناف الممتازة في منطقة الدراسة.

د- على الدولة تشجيع المزارعين على التوسع في زراعة المحاصيل الإستراتيجية من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي داخل منطقة الدراسة.

هـ- تسهيل الإجراءات من اجل حصول المزارعين على عقود زراعية وذلك من اجل تطوير النشاط الزراعي في منطقة الدراسة.

و- مساعدة المزارعين في عملية حفر الآبار وذلك عن طريق تقليل كلفة حفر البئر بآليات الدولة وذلك من اجل تقليل كلفة الإنتاج.

ز- وضع سياسات تخطيطية فعالة من خلال الاعتماد على الدراسات العلمية.

٧- توفير الآلات والمكائن والمبيدات والأسمدة من اجل النهوض بالقطاع الزراعي بجوانبه كافة.

وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين في القطاع الزراعي مع دعم الجمعيات التعاونية من اجل زيادة المساحات الزراعية في القطر العراقي بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

وتوفير الآلات والمكائن الحديثة لتنمية القطاع الزراعي، ولاسيما آلات الري بالرش وذلك من اجل تقليل كمية ضائعات المياه .

٨- ان تطور طرق النقل والتسويق تساعد على زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الزراعية مع زيادة كمية الإنتاج كما ونوعا في اي منطقة من مناطق العالم وهذا ما حدث في اغلب دول العالم مثل استراليا عندما بدأت بمد سكة حديد داخل أراضيها

والتي ساعدت على توسع المساحات المزروعة بالقمح وغيرها من الدول والمدن الأخرى التي حدث فيها تطور لطرق النقل والتسويق والتي تساعد على التوسع في المساحات الزراعية وتطورها. ولهذا فيجب تذليل المشاكل التي تواجه عملية النقل والتسويق بالنقاط الآتية:

أ- العمل على صيانة طرق النقل من الدوائر ذات الاختصاص.

ب- تنظيم طرق النقل الريفية داخل القرى الريفية.

ج- زيادة عملية تبليط طرق النقل غير المبلطة داخل الريف.

د- ربط طرق النقل مابين مناطق الإنتاج ومراكز الاستلام او الاستهلاك للحبوب.

هـ- يمكن تخفيض أسعار أجور الشاحنات عن طريق تسهيل عملية استلام الحبوب بأسرع وقت في مراكز جمع الحبوب (السايلو).

و- التقليل من الاجراءات الأمنية المتبعة في السيطرات وذلك من اجل سرعة إيصال الحبوب الى مراكز الاستلام.

ز- توفير شاحنات تابعة للدولة تقوم بنقل الحبوب من المنتج الى مراكز استلام الحبوب وذلك لتخفيض أجور نقل الحبوب.

ح- توفير آلات حديثة لتفريغ الحبوب في السايلو من اجل سرعة تفريغ الشاحنات.

٩- معالجة الإمراض التي تصيب محاصيل الحبوب وذلك عن طريق مكافحتها بالمبيدات ذات الأصناف محسنة وبطرق حديثة من اجل التخلص من تلك الإمراض والحصول على انتاج جيد في منطقة الدراسة.

الاستنتاجات:

لقد ظهر من خلال البحث اهم المشاكل المؤثرة على الزراعة، وما تلعبه من دور في تقلص المساحات المزروعة ومن ثم انخفاض الإنتاج الزراعي، إذ تبين أن للعوامل الطبيعية أثر بالغ في الواقع الزراعي في منطقة الدراسة، ولاسيما الموارد المائية والتي تتمثل في مياه نهر الفرات بسبب قلة الأمطار الساقطة وتذبذبها بين عام وآخر مما أثر على الإنتاج الزراعي هذا ما دفع الى إنشاء المشاريع الاروائية وقنوات البزل واستصلاح التربة.

وكذلك تبين ان للعوامل البشرية أثراً كبيراً في انخفاض المساحات المزروعة بالحبوب ومن جانب أخر اشترك الإنسان في زيادة نسبة الأملاح في التربة من خلال السقي غير

المقنن وقلة قنوات البزل والمشاكل التي تتعرض لها من عدم الكري المستمر لهذه المشاريع مما أدى الى طفوح المشاريع والمبازل وزيادة تركز الأملاح في التربة.

وتم قبول الفرضية وذلك للأسباب الآتية:

١- تغير المساحات المزروعة بالحبوب ما بين نواحي منطقة الدراسة.

٢- للتوسع العمراني اثر بالغ في تحديد المساحات المزروعة بالحبوب.

٣- للأيدي العاملة والآلات الحديثة والمكائن اثر كبير في زيادة المساحات الزراعية.

٤- ضعف السياسات الحكومية ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي.

٥- لقد تبين ان الطرق الريفية في منطقة الدراسة قليلة الصيانة فضلا عن قلة عدد الشاحنات التابعة للدولة او انعدامها وهذا ما يؤثر على زيادة كلفة الانتاج.

التوصيات:

١- على المزارعين اتباع طرق ري حديثة من اجل تقليل كمية هدر المياه.

٢- تقليص عملية التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية وذلك عن طريق محاسبة المتجاوزين.

٣- زيادة عدد المبازل وصيانتها من اجل انخفاض نسبة الملوحة في التربة.

٤- على الدوائر الحكومية كافة تذليل المصاعب امام المزارعين من اجل النهوض بالنشاط الزراعي.

٥- على الأخوة المزارعين اتباع الدورة الزراعية من اجل الحصول على انتاج جيد.

٦- توفير الآلات الحديثة والاسمدة المحسنة والبذور الجيدة والادوية ذات الصنف الجيد من مديرية زراعة الانبار وتوزيعها على المزارعين.

الهوامش:

(١) محمد دلف احمد الدليمي وفواز احمد الموسى، جغرافية التنمية، ط ١، دمشق، دار الفرقان للطباعة والنشر، ٢٠٠٩، ص ١٣٦.

(٢) لؤي تحسين قدري وجعفر حسين حلمي، المحاصيل الحقلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مطبعة وزارة المعارف، بغداد، ١٩٦٢، ص ١٠٩.

(٣) حنا بولص عربو وخلف سهيل العزاوي، زراعة المحاصيل الحقلية العملية في العراق، بغداد، ١٩٥٨، ص ٦٥.

(٤) سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بغداد، 1989، ص 10.

(٥) مديرية زراعة الأنبار، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١٣.

(٦) صلاح الدين علي الشامي، التنمية (الجغرافية دعامة التخطيط)، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، ص ٣١١-٣١٢.

(٧) احمد محمود علي الحرداني، مقومات التنمية الزراعية في قضاء القائم، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، ٢٠١١، ص 239.

(٨) خلف حسين علي الدليمي وحسين علي عبد الراوي، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعي، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد 40، 1999، ص ٧٠.